



الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

ديوان المظالم

The Independent Commission for Human Rights



التقرير الشهري حول

الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان والحريات

في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية

شباط 2010

يبين هذا التقرير أبرز الانتهاكات التي رصدتها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" خلال شهر شباط للعام الجاري 2010، والتي وقعت في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية. وقد خلصت الهيئة من مجمل ما رصدته من انتهاكات خلال شباط إلى النتائج التالية:

1. وقوع عدد من حالات الوفاة لأسباب متفرقة منها في ظروف غامضة وأخرى نتيجة فوضى السلاح.
2. استمرار إدعاءات التعذيب وسوء المعاملة الموقوفين في قطاع غزة والضفة الغربية، وفقاً لشكاوى الموقوفين المقدمة للهيئة، مع زيادة ملحوظة في ادعاءات التعذيب في قطاع غزة (23 شكوى في قطاع غزة و10 شكاوى في الضفة الغربية).
3. استمرار وتزايد حالات احتجاز الأشخاص دون مراعاة لأحكام القانون الأساسي وقانون الإجراءات الجزائية، فقد طالت تلك الحالات أشخاصاً في قطاع غزة والضفة الغربية.
4. استمرار إشكالية عدم تنفيذ قرارات المحاكم أو المماطلة أو الالتفاف عليها في الضفة الغربية.
5. تصاعد عمليات الاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة وتركزها هذا الشهر في قطاع غزة.
6. استمرار إشكالية عدم تزويد الحكومة المقالة في قطاع غزة بدفاتر جوازات السفر من قبل وزارة الداخلية في رام الله.

فيما يلي تفاصيل تلك الانتهاكات:

أولاً: انتهاكات الحق بالحياة والسلامة الشخصية

رصدت الهيئة 15 حالة وفاة خلال شهر شباط في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، منها 12 حالة في قطاع غزة و 3 حالات في الضفة الغربية. توزعت حالات الوفاة على النحو التالي: 3 حالات وفاة في

ظروف غامضة، وقعت حالتا وفاة في الضفة الغربية وحالة في قطاع غزة. 3 حالات وفاة نتيجة سوء وفوضى السلاح وقعت في قطاع غزة. 7 حالات وفاة نتيجة الإهمال وعدم اتخاذ احتياطات السلامة العامة، وقعت 6 منها في قطاع غزة وحالة في الضفة الغربية، إضافة إلى حالتها وفاة نتيجة حوادث الأنفاق. وفيما يلي توضيح لحالات الوفاة خلال شهر شباط

1. حالات الوفاة في ظروف غامضة:

خلال الشهر الحالي تم تسجيل حالات الوفاة الثلاث التالية في ظروف غامضة وقعت حالتان في الضفة الغربية وحالة واحدة في قطاع غزة:

1. بتاريخ 2010/2/8 توفيت المواطنة كروان سمير عبد الفتاح أبو حلتم 24 عاماً من بلدة ترقوميا بمحافظة الخليل، تم نقلها إلى مستشفى الأهلي في مدينة الخليل، إثر ذلك قامت النيابة العامة بفتح تحقيق في ملابسات الوفاة وقررت النيابة العامة تحويل الجثة للطب الشرعي لتحديد سبب الوفاة، هذا ولم يتم توقيف أحد على ذمة القضية حتى لحظة أعداد التقرير.

2. بتاريخ 2010/2/27 تم العثور على جثة المواطن شادي هاشم محمد قيسيه 25 عاماً، من بلدة الظاهرية بمحافظة الخليل مشنوقاً بواسطة جبل داخل مخزن يعود لعائلته وذلك بعد فقدان أثره لمدة حوالي 24 ساعة. وفور ورد الشرطة بلاغ بالحادثة حضرت برفقة النيابة العامة وتمت معاينة الجثة ومن ثم تحويلها للطب الشرعي لتحديد سبب الوفاة.

3. بتاريخ 2010/2/25 توفيت المواطنة (أ. ز. غ) 27 عاماً من مدينة غزة، جراء اختناقها نتيجة النفاف جبل متدلي من سقف غرفتها حول عنقها. وحسب المعلومات المتوفرة لدى الهيئة أن الشرطة حضرت إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث.

2. الوفاة نتيجة سوء وفوضى السلاح

خلال الشهر الحالي تم رصد وتوثيق حالات الوفاة الثلاث التالية والتي وقعت جميعها في قطاع غزة كالتالي:

- بتاريخ 2010/2/7 توفي المواطن فادي طلال إسماعيل 28 عاماً من مخيم المغازي، جراء إصابته بأعيرة نارية في البطن والصدر أطلقت من سلاح آلي "كلاشينكوف" يعود للمذكور، أثناء قيامه بتنظيف السلاح. وحسب المعلومات المتوفرة لدى الهيئة أن الشرطة فتحت تحقيقاً في الحادث.

- بتاريخ 2010/2/11 توفي المواطن محمد إبراهيم عزيز 34 عاماً من شمال غزة، جراء إصابته بعبارة نارية في الرأس أطلقه على نفسه من سلاحه الشخصي. وحسب المعلومات التي توفرت لدى الهيئة فإن الشرطة حضرت إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث.

- بتاريخ 2010/2/25 توفيت المواطنة عائشة عادل حميدة 30 عاماً من مخيم النصيرات، جراء إصابتها بعبارة ناربي في الصدر. وحسب المعلومات المتوفرة لدى الهيئة، فإن الوفاة ناتجة عن رصاصة انطلقت بطريق الخطأ من سلاح يعود لشقيقها، وأن الشرطة حضرت إلى المكان وفتحت تحقيقاً بالحادثة.

3. الوفاة نتيجة الإهمال وعدم اتخاذ احتياطات السلامة العامة

وقعت خلال الفترة التي يغطيها التقرير 7 حالات وفاة (6 وقعت في قطاع غزة وحالة في الضفة الغربية) نتيجة عدم اتخاذ وسائل السلامة العامة، وقد كانت تلك الحالات على النحو التالي:

- بتاريخ 2010/2/9 توفي الطفل ناجح عثمان إبراهيم القواسمي 10 سنوات من مدينة الخليل، أثناء اللعب على سطح منزل العائلة، نتجت الوفاة جراء التفاف حبل الأرجوحة التي كان يلعب بها عليها حول عنقه مما أدى إلى اختناقه ووفاته، وفور سماع النباء حضرت الشرطة والنيابة العامة وتمت معاينة جثة الطفل ودفنها دون تشريحاً واعتبار الوفاة قضاء وقدر.

- بتاريخ 2010/2/8 توفي المواطن معتز سلام عاشور 18 عاماً من مدينة خانينوس، جراء احتراقه داخل منزل العائلة أثناء قيامه بتعبئة المولد الكهربائي بمادة البنزين واشتعال النار. وحسب معلومات الهيئة أن قوات الدفاع المدني وصلت إلى المكان وقامت بمحاولة الإنقاذ وإطفاء الحريق، كما أن الشرطة فتحت تحقيقاً لمعرفة ملابسات الحادث.

- بتاريخ 2010/2/22 توفي ثلاثة مواطنين، أطفال أشقاء، هم: بسيم 9 أعوام، ترنيم 9 أعوام، وتسليم نسيم أبو جامع 15 عاماً، من مدينة بني سهيلا، شرق محافظة خانينوس، جراء احتراقهم داخل منزل العائلة المكون من طابقين، نتيجة اشتعال عبوة مملوءة بمادة البنزين أدت إلى نشوب حريق كبير، نجم عنه وفاة الأشقاء الثلاثة وإصابة والديه وشقيق رابع لهم بحروق.

وحسب المعلومات المتوفرة لدى الهيئة فإن قوات الدفاع المدني وصلت إلى المكان وقامت بعملية الإنقاذ والإطفاء، وأن الشرطة حضرت إلى المكان وفتحت تحقيقاً لمعرفة ملابسات الحادث.

- بتاريخ 2010/2/25 توفيت المواطنة إخلص علي شكور 17 عاماً من غزة، متأثرة بالجراح التي أصيبت بها بتاريخ 2010/2/5 جراء الحريق الذي وقع في منزل العائلة نتيجة انفجار مولد كهربائي في المنزل المكون من ستة طوابق، وتم نقلها إلى إحدى المشافي الإسرائيلية حيث توفيت هناك.

- بتاريخ 2010/2/2 توفي المواطن الطفل رعد طارق أبو جبل 10 أعوام من مدينة غزة، جراء اختناقه نتيجة قيامه بلف حبل حول عنقه أثناء اللعب به على سطح منزل العائلة.

4. حالات الوفاة في الأنفاق

وثقت الهيئة وفاة مواطنين نتيجة حوادث الأنفاق على الحدود المصرية الفلسطينية بسبب اختناق المواطنين بداخلها نتيجة الانهيار، أو بالصعقة الكهربائية.

5. الحكم بالإعدام

صدر خلال الفترة التي يغطيها التقرير حكم الإعدام التالي في قطاع غزة:
فبتاريخ 2010/2/22 أصدرت محكمة البداية في مدينة غزة حكماً بالإعدام بحق المواطن (أ. ز. غ) من مدينة غزة، بعد إدانته بتهمة القتل قصداً خلافاً للمواد (215، 214، 216) من قانون العقوبات العام 1936، الساري في قطاع غزة. وتعد تلك الحالة سابقة خلال العام 2010 بصور حكم بالإعدام من محكمة مدنية ووفقاً لقانون العقوبات الانتدابي ساري المفعول في القطاع، ويشترط لتنفيذها مصادقة الرئيس على الحكم.

6. الإصابة نتيجة سوء وفوضى استخدام السلاح و الانفجارات الداخلية في قطاع غزة:

وقعت خلال الفترة التي يغطيها التقرير حالات الإصابة التالية نتيجة سوء استخدام السلاح والانفجارات الداخلية، وقد وقعت تلك الحالات في قطاع غزة:

- بتاريخ 2010/2/2 أصيب الطفلان الشقيقان **مهند 4 أعوام ومحي الدين أحمد صرصور 6 أعوام**، من سكان مدينة خانينوس بجراح، جراء انفجار عبوة ناسفة وضعت أسفل سيارة تعود ملكيتها للمواطن يوسف محمد صرصور، أثناء توقفها أمام منزله، وقد أصيب الطفلان جراء تناثر الزجاج والنشطايا في المكان. وحسب معلومات الهيئة أن الشرطة حضرت إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث.

- بتاريخ 2010/2/4 أصيب المواطن **خالد أحمد السماعنة 44 عاماً**، من مدينة جباليا بعدة أعيرة نارية في الصدر والقدمين. وحسب المعلومات المتوفرة لدى الهيئة أن بعض المواطنين عثروا على المصاب في منطقة خالية شرق المدينة وتم نقله إلى مشفى كمال عدوان في بيت لاهيا لإسعافه، ونظراً لخطورة حالته تم نقله إلى قسم العناية المركزة في مستشفى الشفاء في مدينة غزة، وأن الشرطة حضرت إلى المستشفى وفتحت تحقيقاً في الحادث.

- بتاريخ 2010/2/5 أصيبت الطفلة **أفنان صالح شكور 3 أعوام**، من مدينة غزة، بحروق متوسطة جراء انفجار مولد كهربائي واشتعال النيران داخل منزل العائلة. وحسب المعلومات المتوفرة لدى الهيئة فإن قوات الدفاع المدني وصلت إلى المكان وقامت بعمليات الإنقاذ والإطفاء، وأن الشرطة حضرت إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث.

- بتاريخ 2010/2/7 أصيب المواطن **محمد محمود التيان 47 عاماً** من غزة، بجراح، جراء إصابته بعدة أعيرة نارية في ركبته وقدميه. وحسب المعلومات المتوفرة لدى الهيئة فإن المذكور يعمل طبيباً في وزارة الصحة - قسم الفحص الطبي، وقد وقع الحادث عندما كان الطبيب يستقل سيارته متوجهاً إلى عمله في مقر

مجمع أبو خضرة الحكومي، حين اعترض طريقه شخصان مسلحان مقنعان، كانا يستقلان دراجة نارية، وأرغماه على التزجل من سيارته، وأطلق أحدهما رصاصة على ركبته، وعندما حاول الفرار قام الآخر بإطلاق رصاصتين على قدمه اليسرى قبل أن يلوذا بالفرار من المكان، وتم نقله من قبل المواطنين المارة إلى مستشفى الشفاء بالمدينة، وقد حضرت الشرطة إلى المشفى وفتحت تحقيقاً في الحادث.

7. التعذيب أثناء التوقيف - المعاملة القاسية والمهينة

تنظر الهيئة بخطورة بالغة إلى استمرار قيام الأجهزة الأمنية، بانتهاك حق الموقوفين والمحتجزين بسلامتهم البدنية، وتعتبر الهيئة كل أشكال سوء المعاملة والتعذيب التي تمارسها الأجهزة الأمنية في قطاع غزة والضفة الغربية، أعمالاً محظورة يجب تحريمها ومعاقبة مرتكبيها اعتباراً أعمالاً مجرمة، فقد استمرت الهيئة خلال شهر شباط والأشهر التي سبقت في تلقي شكاوى يدعي مقدموها تعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة من قبل الأجهزة الأمنية، سواءً العاملة في الضفة الغربية أو التابعة للسلطة القائمة في قطاع غزة.

ففي الضفة الغربية تلقت الهيئة خلال شهر شباط 10 شكاوى من مواطنين يدعون تعرضهم للتعذيب. وقد توزعت هذه الشكاوى على النحو التالي:

- 9 شكاوى ضد جهاز الشرطة.

- شكوى واحدة ضد جهاز المخابرات العامة.

ويذكر في هذا الصدد تركيز ادعاءات التعذيب في جهاز الشرطة ضد الإدارة العامة للمباحث العامة، وتتوزع إدعاءات التعذيب بين الشبح والضرب واللكم إلى جانب سوء المعاملة.

وفي قطاع غزة تلقت الهيئة خلال ذات الشهر 23 شكوى ادعى المواطنون فيها تعرضهم للتعذيب أو سوء المعاملة، أثناء الاحتجاز لدى جهازي الأمن الداخلي والشرطة التابعين لوزارة الداخلية في الحكومة المقالة. وقد تنوعت إدعاءات التعذيب بين الشبح والضرب على القدمين "فلكة"، إضافة إلى الضرب بالعصي والبرابيش، والركل بالأرجل والضرب بالأيدي على مختلف أنحاء الجسم، كل ذلك إلى جانب سوء المعاملة.

ثانياً: انتهاك الحق في إجراءات قانونية عادلة، ويشمل هذا الحق الاعتقال التعسفي - الاعتقال على خلفية سياسية.

لا زالت الهيئة تنظر بخطورة بالغة لاستمرار حالات الاعتقال التعسفي والاعتقال دون إتباع الإجراءات القانونية في عملية التوقيف، ما شكل نوعاً من حجز الحرية الشخصية دون مسوغ قانوني، فقد تم إسقاط أحد أبرز حقوق المواطنين المحتجزين في ضرورة عرضهم على قاضيهم الطبيعي (القضاء العادي)، ما شكل مخالفة جسيمة للقانون الأساسي الفلسطيني، وقانون الإجراءات الجزائية، نظراً لاستمرار الأجهزة الأمنية بالتوقيف على ذمة القضاء العسكري.

وقد استمرت تلك الاعتقالات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بوتيرة متفاوتة، وقد تلقت الهيئة العديد من الشكاوى من مواطنين تم اعتقالهم وحجز حريتهم بشكل تعسفي. وفي هذا الصدد تلقت الهيئة خلال شهر شباط في الضفة الغربية 221 شكوى من بينها 120 شكوى ضد الأجهزة الأمنية تركزت 76 منها حول عدم صحة إجراءات التوقيف، كون توقيف المشتكين كان إما لأسباب سياسية أو توقيف تعسفيًا.

أما في قطاع غزة فقد تلقت الهيئة خلال شهر شباط 53 شكوى من بينها 46 شكوى ضد الأجهزة الأمنية العاملة في القطاع والتابعة لوزارة الداخلية في الحكومة المقالة، منها 31 شكوى يدعي المواطنون من خلالها عدم صحة إجراءات التوقيف، والاعتقال على خلفية سياسية.

ثالثاً: الاعتداء على الحريات العامة ومحاولات الاعتداء على شخصيات وموظفين

- بتاريخ 2010/2/15 أخطرت الشرطة أصحاب محال الإنترنت في محافظة رفح بوجوب إغلاق تلك المحال عند الساعة الخامسة مساءً يومياً. وحسب إفادة عدد من أصحاب المحلات للهيئة، أن الشرطة طلبت منهم التوقيع على تعهد بالالتزام بالقرار، تحت طائلة المسؤولية. وحسب الشرطة أن القرار صادر عن وزارة الداخلية ويشمل محلات الإنترنت في جميع محافظات قطاع غزة.
- بتاريخ 2010/2/7 مع إطلاق نار في الشارع الذي يقع فيه مكتب النائب عماد نوفل النائب في المجلس التشريعي عن محافظة قلقيلية، ويعتقد أن المقصود في إطلاق النار هو النائب عن حركة حماس عماد نوفل. علماً بأن النائب نوفل يتردد على المكتب يوميلاً الساعة الرابعة مساءً. وقد حضرت الأجهزة الأمنية وباشرت بإجراءات التفتيش عن مطلق النار ويعتقد أنه كان يستقل سيارة ولاذ بالفرار.
- بتاريخ 2010/2/11 أطلق مسلحون مجهولون النار على منزل الصحفي مصطفى علي عبد الله صبري 43 عاماً في مدينة قلقيلية دون معرفة الفاعل أو معرفة سبب إطلاق النار. وكان المنزل سابقاً قد تعرض عند الساعة 7:00 مساءً يوم الاثنين الموافق 2010/2/8، لقذف حجارة كبيرة باتجاه بابه دون معرفة الفاعل أيضاً. وفي يوم الثلاثاء الموافق 2010/2/9 قام مجهولون بالقدوم بشكل سريع جداً ومفاجئ بجانب المنزل بواسطة سيارة بيضاء اللون، توقفت قليلاً، ومن ثم غادرت المكان بشكل غامض. لدى فحص المكان تم العثور على اثر رصاصة واحدة في سور المنزل ويعتقد أنها من سلاح أكبر من مسدس. الشرطة وقوى الأمن وصلت إلى المكان بأعداد كبيرة، وتم اعتقال 18 مشتبه بهم على خلفية إطلاق النار واخلت سبيلهم لعدم كفاية الأدلة والشرطة لا تزال تحقق.
- بتاريخ 2010/2/27 الساعة السادسة مساءً أقدم الشاب (ع. ن. ع) من سكان مدينة قلقيلية ويعمل في الشرطة الخاصة في جنين على ضرب الطبيب أحمد صلاح سكر والمرضة سماح نوفل وهما على رأس

عمليهما في مشفى درويش نزال الحكومي في المدينة. وكان الشاب المشار إليه أعلاه قد حضر قبل تنفيذ الاعتداء عدة مرات إلى المشفى، لكنه عاد يوم الاعتداء وهو يشتم ويسب إجراءات المشفى ونام على سرير الطوارئ، واقترب منه الطبيب حمد سكر ليفحصه وهو يناقشه ويرد عليه. عند وضع سماعة الطبيب على المريض قام الأخير بسحب السماعة وضرب الطبيب بيده ودفع الممرضة الحامل على بطنها. وكان مع المريض والده وأخوه وشاركوا في الاعتداء. تصادف وجود قوة من الاستخبارات التي بدورها تدخلت وأوقفت الاعتداء واعتقلت المعتدين وهم الآن في نظارة جهاز الاستخبارات في قفيلية.

رابعاً: الاعتداء على المؤسسات العامة والأملاك العامة والخاصة:

خلال الشهر الحالي تم تسجيل الحالات التالية من الاعتداء على المؤسسات العامة والممتلكات الخاصة وكانت على النحو التالي:

- بتاريخ 2010/2/21 وفي ساعات المساء قام مجهولون بالسطو على مقر بلدية السيلة الحارثية بمحافظة جنين وتمكنوا من سرقة مبلغ 5470 شيفل، وفي صباح اليوم التالي قام آذن في البلدية بتبليغ الشرطة، التي حضرت إلى المكان وتقدمت البلدية بشكوى رسمية وما زالت التحقيقات مستمرة لمعرفة الجناة.

- بتاريخ 2010/2/15 وفي ساعات الليل قام مجهولين بإطلاق عدد من العياران النارية باتجاه مقر مديرية شرطة محافظة الخليل دون وقوع إصابات، قامت الشرطة بملاحقة الجناة والقي القبض على عدد من المشتبه بهم ولا زال التحقيق جاري معهم وفي حال ثبوت التهمة عليهم سيتم أحالتهم للقضاء.

- بتاريخ 2010/2/2 وقع انفجار ناجم عن عبوة ناسفة وضعت أسفل سيارة تعود ملكيتها للمواطن يوسف محمد صرصور من مدينة خانيونس يعمل في الجامعة الإسلامية، أثناء توقفها أمام منزله، وأدى إلى حدوث أضرار جسيمة في السيارة. وحسب معلومات الهيئة فإن قوات الدفاع المدني حضرت للمكان وقامت بعملية الإطفاء، كما أن الشرطة حضرت إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث.

- بتاريخ 2010/2/2 تعرض محل - كافتيريا - في مدينة غزة، للحرق من قبل مجهولين تعود ملكيته للمواطن محمد زكريا السوافيري وقد أحدثت النيران أضراراً جزئية في المكان. وحسب معلومات الهيئة فإن الشرطة حضرت إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث.

- بتاريخ 2010/2/4 وقع انفجار ناجم عن عبوة ناسفة، وضعت على الطريق شارع صلاح الدين، الواقع في مدخل بيت حانون، أثناء مرور موكب مكون من أربع سيارات تابعة للجنة الصليب الأحمر الدولي، أدى على تحطيم أجزاء من الجيب الأخير في الموكب. وحسب المعلومات المتوفرة لدى الهيئة، أن الشرطة حضرت إلى المكان وفتحت تحقيقاً حول ملابسات الحادث.

- بتاريخ 2010/2/13 وقع انفجار ناجم عن عبوة ناسفة وضعت أسفل النصب التذكاري الخاص بشهداء، الأمناء العامين للجبهة الشعبية، الواقع في أحد الميادين في غرب مدينة جباليا. وحسب المعلومات التي توفرت للهيئة أن الشرطة حضرت للمكان وفتحت تحقيقاً في الحادث.

- بتاريخ 2010/2/19 وقع انفجار ناجم عن عبوة ناسفة، وضعت بجوار جدار منطقة زراعية مجاورة لمسجد جعفر الطيار، غرب مدينة رفح. وحسب المعلومات المتوفرة لدى الهيئة أن الشرطة حضرت إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث، وتم توقيف شخصين على خلفية الحادث.

- بتاريخ 2010/2/27 وقع انفجار ناجم عن عبوة ناسفة وضعت في مدخل محل لصناعة المشروبات الحديدية، الواقع في مدينة غزة، تعود ملكيته للمواطن خالد أحمد الغندور، وأدى الانفجار إلى حدوث أضرار مادية في الباب الخارجي للمحل. وحسب معلومات الهيئة أن الشرطة حضرت إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث.

- بتاريخ 2010/2/6 أغلقت الشرطة مسجد البخاري الواقع في مدينة رفح بوضع ملصق على الباب الخارجي للمسجد. وحسب إفادة عدد من القائمين على المسجد للهيئة، أن جهاز الأمن الداخلي قام في وقت سابق باستدعائهم للحضور إلى مقره برفح وطلب منهم عدم إقامة صلاة الجمعة في المسجد. وحسب الشرطة فإن هذا الإجراء قد تم اتخاذه على خلفية استخدام الجامع من قبل بعض القائمين عليه في إثارة الشغب.

رابعاً: التأخير والمماطلة في تنفيذ قرارات المحاكم الفلسطينية في الضفة الغربية

لوحظ خلال هذا الشهر تفاقم ظاهرة عدم تنفيذ قرارات المحاكم أو الالتفاف عليها أو المماطلة في تنفيذها وتركز ذلك في الضفة الغربية. وفي هذا الصدد، يعتبر عدم تنفيذ قرارات المحاكم الفلسطينية مهما كانت درجتها، مخالفة صريحة لأحكام القانون الأساسي الفلسطيني وتحديداً المادة 106 منه، فقد نصت تلك المادة على أنه "الأحكام القضائية واجبة التنفيذ والامتثال عن تنفيذها على أي نحو جريمة يعاقب عليها بالحبس، والعزل من الوظيفة...".

استمر خلال شهر شباط عدم تنفيذ القرارات الصادرة عن محكمة بداية نابلس التي تقضي بالإفراج عن مواطنين متهمين بقضايا تتعلق وفقاً لقرارات المحاكم المشار إليها بالانتماء لمليشيات مسلحة، ورغم دفع الكفالات المحدد، غير أن الأجهزة الأمنية لا تزال مصرة على عدم الإفراج عنهم. كما برز خلال الفترة التي يغطيها التقرير، تنفيذ الأجهزة الأمنية لقرارات صادرة عن محكمة العدل العليا، وإعادة توقيف المفرج عنهم بتهمة جديدة قبل إخراجه من مكان توقيفه.

وفي مجال محكمة العدل العليا ومحكمة البداية والقرارات الصادرة عنهما، فقد وثقت الهيئة عدد من الشكاوى حول صدور قرارات من محكمة العدل، ولم تقم السلطة التنفيذية بشقيها الأمني والمدني بتنفيذ تلك القرارات حتى لحظة إعداد هذا التقرير ومن تلك القرارات:

البند الأول: قرارات صدرت خلال شهر شباط الحالي تتعلق بالإفراج لعدم قانونية إجراءات التوقيف ولم يتم تنفيذها:

الرقم	الاسم	مكان التوقيف	تاريخ التوقيف	تاريخ صدور الحكم
1.	خالد محمد خالد أبو البها	مركز توقيف الأمن الوقائي في مدينة رام الله	2010/1/31	2010/2/2
2.	شريف وليد غانم	مركز توقيف الاستخبارات في مدينة رام الله	2009/9/2	2/22 2010
3.	براء يوسف كفاية	مركز توقيف المخبرات العامة في مدينة رام الله	2010/1/7	2010/2/8
4.	فادي حمد أحمد غانم	مركز توقيف المخبرات العامة في مدينة رام الله	2009/8/1	2010/2/3
5.	مأمون إحسان عبد الله عاشور	مركز توقيف الأمن الوقائي في مدينة نابلس	2009/12/31	2/10 2010
6.	محمد أحمد محمود جرادات		2009/3/31	2/10 2010

البند الثاني: قرارات صدرت خلال شهور سابقة وتتعلق بالإفراج لعدم قانونية إجراءات التوقيف وما زالت لم تنفذ وهي:

الرقم	الاسم	مكان التوقيف	تاريخ التوقيف	تاريخ صدور الحكم
1	محمد رجب شحدة فطافطة	مركز توقيف المخبرات العامة في مدينة الخليل	2008/12/31	2010/1/10
2	مهند محمود جميل نبروخ	مركز توقيف المخبرات العامة في مدينة الخليل	2008/10/10	2010/1/19
3	وسام عزام عبد المحسن قواسمة	مركز توقيف المخبرات العامة في مدينة الخليل	2008/10/8	2010/1/19
4	ضياء الدين حمدان علي مصلح	مركز توقيف الاستخبارات في مدينة نابلس	2009/8/27	2010/1/10
5	طارق عبد الرازق داوود زيد	مركز توقيف الاستخبارات في مدينة نابلس	2009/11/8	2010/1/12
6	خالد جميل خليل	جهاز المخبرات العامة في رام	لم يذكر في	2010/1/12

	السراج	الله	الشكوى	
7	جودة محمود دغرة	جهاز الاستخبارات العسكرية في رام الله	لم يذكر في الشكوى	2009/10/14
8	خليل عبد الجليل خليل شحاتيت	مقرالشرطة العسكرية في السجن العسكري في مدينة الخليل	2009/10/3	2009/12/29
9	عبد السلام جمال عبد السلام أبو الهيجا	مركز توقيف المخابرات العامة في مدينة نابلس	2009/11/16	2009/12/30
10	أحمد تيسير محمد غانم	مركز توقيف الأمن الوقائي في مدينة نابلس	2009/8/29	2009/11/24
11	عمر تيسير محمد غانم	مركز توقيف الأمن الوقائي في مدينة نابلس	2009/8/30	2009/11/24
12	علاء تيسير عبد الحافظ السركجي	مركز توقيف الأمن الوقائي في مدينة نابلس	2009/1/14	2009/9/28

إلى جانب تلك القرارات صدر خلال الشهور السابقة عدد من القرارات ذات الشأن الإداري، ورغم صدورها لم تقم السلطة التنفيذية بتنفيذها، وهذه القرارات هي:

1. بتاريخ 2009/6/24 صدر قرار من محكمة العدل العليا الفلسطينية يقضي بإلغاء قرار وزارة الداخلية القاضي بتعيين لجنة تحضيرية مؤقتة لإدارة الجمعية الإسلامية لرعاية الأيتام في بلدة يطا بدلاً من الهيئة الإدارية السابقة والمنتخبة وذلك لعدم تسبيب قرار وزارة الداخلية ومخالفته للمادة 37 من قانون الجمعيات الخيرية لسنة 2001، حيث لم ينفذ القرار حتى الآن.
2. بتاريخ 2009/4/22 صدر قرار من محكمة العدل العليا الفلسطينية، يفيد بإعادة قيود المواطن نور الدين صالح حماد الذي تم ترفيق قيوده وإنهاء خدماته من جهاز الشرطة بتاريخ 2007/11/1، وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير لم يتم تنفيذ القرار المشار إليه.
3. بتاريخ 2009/7/8 صدر قرار من محكمة العدل العليا الفلسطينية يقضي بإلغاء قرار وزارة الداخلية القاضي بتعيين لجنة تحضيرية مؤقتة لإدارة جمعية بيت أمر لرعاية الأيتام في بلدة بيت أمر بدلاً من الهيئة الإدارية السابقة والمنتخبة وذلك لعدم تسبيب قرار وزير الداخلية ومخالفته لقانون الجمعيات الخيرية لسنة 2001، حيث لم ينفذ القرار حتى الآن.
4. بتاريخ 2009/7/6 صدر قرار عن محكمة العدل العليا الفلسطينية يقضي بإعادة المواطن محمد عبد القادر إبراهيم كرجلتي مركز عمله في جهاز الشرطة وإلغاء قرار ترفيق قيده وإلغاء كافة

الآثار المترتبة على القرار المطعون فيه لمخالفته أحكام المادة (19) فقرة (4) من قانون الخدمة في قوى الأمن للعام 2005، حيث لم ينفذ القرار حتى الآن.

خامساً : انتهاك الحق في التنقل والسفر

- لا تزال معاناة المواطنين في قطاع غزة قائمة بسبب استمرار قضية نفاذ الدفاتر الخاصة بجوازات السفر في محافظات غزة منذ تشرين ثاني 2008 وحتى نهاية شهر شباط الحالي. وحسب معلومات الهيئة التي حصلت عليها من قبل المسؤولين في وزارة الداخلية في الحكومة المقالة، فإن وزارة الداخلية في الضفة الغربية لا تقوم بإرسال دفاتر الجوازات لمواطني قطاع غزة، ما يتسبب في حرمانهم من حقهم في السفر والتنقل، بالإضافة إلى الحاجة الملحة للحالات الخاصة، منها الحالات المرضية التي يتقرر علاجها بالخارج، والطلبة الجامعيون الذين يدرسون خارج البلاد، إضافة إلى حاجة الآلاف ممن انتهت صلاحية جوازاتهم وحاجتها للتجديد.

سابعاً : الفصل من الوظيفة العمومية (المعلمين والمعلمات المفصولين الذين تم تعيينهم في عهد حكومة حماس في العام 2006):

لا زالت وزارة التربية والتعليم العالي تصدر قرارات بالفصل أو بتوقيف إجراءات التعيين بحق العاملين في جهاز التربية والتعليم العالي، فقد تلقت الهيئة خلال شهر شباط 25 شكوى ضد الوزارة بهذا الصدد، ليرتفع عدد تلك الشكاوى إلى 486 شكوى، خلال هذا الشهر والشهور السابقة، يدعي المشتكون في تلك الشكاوى أنه تم فصلهم بقرار من وزيرة التربية والتعليم العالي، بدعوى عدم موافقة أو عدم توصية من جهات غير مخولة قانوناً بتلك المهمة، تعتبر الهيئة أن هذا الإجراء مخالف لقانون الخدمة المدنية والقانون الأساسي الفلسطيني، وانتهاك لحق المواطن في تولى الوظائف العامة في الدولة على قدم المساواة ودون أي تمييز.

انتهى